تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقا لقانون ٢٠-٠٢

د. بن زكورة العونية

جامعة معسكر

د. سعيدي فاطمة الزهراء

جامعة المدية

ساهم تطور أداء الصيرفة المصرفية من حيث نمو أصولها وتطور عائداتها في التوجه الحديث في تبني الصيرفة الإسلامية سواء في البلدان المسلمة وغير المسلمة، حيث يتم ذلك إما بالسماح بفتح بنوك إسلامية أو نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في تقديمها لمختلف المنتجات والخدمات.

الجزائر وفي سعيها لمواكبة تطورات المنظومة المصرفية العالمية من جهة ولاستيعاب مدخرات الأعوان الرافضة للتعامل بمنتجات الصيرفة التقليدية من جهة أخرى، عملت على اعتماد النوافذ الإسلامية على مستوى بنوكها التقليدية بناءا على النظام ٢٠-٠٢ كاستجابة لاحتياجات وتطلعات الأعوان المتعاملة بالصيرفة الإسلامية. بناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف ساهم النظام ٢٠-٠٢ في وضع دعائم فتح النوافذ الإسلامية بالجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية، سنحاول دراستها من خلال الآتي: مدخل عام للنوافذ الإسلامية، والنوافذ الإسلامية في الجزائر طبق للنظام ٢٠-٠٢.

مدخل عام للنوافذ الإسلامية

تعرف النوافذ الإسلامية على أنه شبابيك تقدم منتجات وخدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية على مستوى البنك التقليدي، فما هو مفهومها؟ وما حكمها؟ وما هي ضوابط إنشاءها؟

مفهوم النوافذ الإسلامية: تعرف هذه الأخيرة على أنها: (شحاته، ٢٠٠١، صفحة ٣٣) (عبد الله، ٢٠١٩، صفحة ٢١٣)

- الفروع التي تنتمي للبنوك التجارية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- هو ذلك الجزء أو الحيز في البنك التجاري والذي يقدم منتجات الصيرفة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية.

- هي الدائرة أو القسم أو شركة التمويل المنفصلة والتي أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية، تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي.

عموما، فالنافذة الإسلامية هي الحيز المخصص لتقديم منتجات المالية الإسلامية داخل بنك تجاري إلى جانب المنتجات التقليدية مع ضرورة استقلالها ماديا وإداريا. ظهرت فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية مع ظهور الصيرفة الإسلامية وتطور منتجاتها، فكانت البداية مع بنك مصر عام ١٩٨٠ الذي حصل على ترخيص من البنك المركزي لفتح فرع " الحسين للمعاملات الإسلامية"، وقد تطور عدد الفروع في مصر للفترة ما بين ١٩٨٠–١٩٨١ إلى خمسة وثلاثين فرع يتبع البنوك التقليدية.

أما السعودية، فكانت تجربتها سنة ١٩٨٧ بإنشاء أول صندوق استثماري وفق أحكام الشريعة الإسلامية من طرف تجربة البنك الأهلي التجاري، وفي سنة ١٩٩٠ خاضت غمار تجربة النوافذ الإسلامية التي تطورت حتى أصبحت هذه الفروع تتمتع بإدارة مستقلة. (الحمود، ، ٢٠١١، صفحة ٩٩)

الحكم الشرعي في التعامل بالنوافذ الإسلامية:

بالرغم من تزايد التوجه في التعامل بمنتجات المالية الإسلامية، إلا أن فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية قد واجهت عدة آراء بين مؤيد ورافض لها.

المؤيدون لفكرة النوافذ الإسلامية: أصدر المؤيدون لفكرة النوافذ الإسلامية حكما بجواز التعامل معها، وذلك بحكم أنها: (عبد الله، ٢٠١٩، صفحة ١٦٣)

- آلية تسمح بالتخلص من المعاملات الربوية
- آلية تسمح بالاستفادة من خبرة العمل المصرفي التقليدي بحكم قدمه وخبرته، مما يسمح بتطوير العمل المصرفي الإسلامي
- آلية تسمح بالتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- الحل البديل لعرض المنتجات الإسلامية على شريحة هامة من المتعاملين، في حال عدم توفر البنوك الإسلامية أو وجود عقبات في التعامل مع هذه الأخيرة.
- آلية تسمح باعتراف البنوك التقليدية بمصداقية وفعالية المنتجات المالية الإسلامية.

المعارضون لفكرة النوافذ الإسلامية: استند المعارضون لفكرة النوافذ الإسلامية على: (عبد الله، ٢٠١٧، صفحة ١٠)

- القاعدة الفقهية " التابع تابع"، حيث لا يمكن إخفاء تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وبهذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.
- إمكانية تأثير وجود النوافذ الإسلامية على عملية إنشاء البنوك الإسلامية كما قد يكون عائق في تحولها إلى بنوك إسلامية بصفة كاملة، من باب الاكتفاء بها فقط.
- عنصر المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تمتلك هذه النوافذ.
- رغبة البنوك التقليدية في تحقيق الأرباح والحصول على حصة سوقية أكبر دون الأخذ بعين الاعتبار الوازع الديني ولا فكرة التحول للصيرفة الإسلامية.
- سوء تطبيق مبادئ فتح النوافذ الإسلامية ومن ثم الخلط والتشويش بالنسبة للعملاء والموظفين.
- صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين من حيث مبدأ عملهما وأهدافهما.

ضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية

يعتمد إنشاء النوافذ الإسلامية على مجموعة من الضوابط التي تسمح بتأسيسها وتطبيقها بما يتوافق وممارسة العمل المصرفي. تتمثل هذه الأخيرة في :(عبد الله، ٢٠١٧، صفحة ١٢) (المرطان، ١٩٩٩، صفحة ٤٢)

الضوابط الشرعية: تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على :

- تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات.
- تشكيل هيئة رقابة شرعية تضم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية.
- تطبيق أحكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة
- التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الأحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية.
- الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية وعمليات التقليدية للبنك.

الضوابط القانونية: تتمثل في التشريعات والقوانين التي تسير العمل المصرفي داخل بلد ما، ما تجدر الإشارة إليه هو اختلاف هذه الأخيرة من دولة لأخرى وهو ما يجعل ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة صعب، لاسيما في حالة عدم وجود قانون ينظمه ويراقبه بعيدا عن قانون تنظيم العمل الربوي. يتعلق الأمر هنا بآليات تسيير وتنظيم النشاط المصرفي من قبل البنك المركزي.

الضوابط الإدارية: ترتبط بوجود إدارة مستقلة للنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي، مما يسمح بمتابعة وتطوير منتجات النافذة ورفع كفاءتها، كما يجب اعتماد الفصل المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي إدارات البنك التقليدي حتى يتم تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

الضوابط المالية والمحاسبية: يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ الفصل بين مصادر الأموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي مع التأكد من ضرورة استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة. يكون ذلك بتخصيص قسم لعمليات الميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادهما) تابع للنافذة يعمل على الإشراف على كافة العمليات وتدقيقها.

النوافذ الإسلامية في الجزائر طبق للنظام ٢٠-٠٢

إن منطلق تبني الجزائر للنوافذ الإسلامية، كان في الأساس مبني على متابعة مسار الاصلاحات التي مست قانون النقد والقرض ٩٠-١٠؛ حيث تم السماح للبنوك الإسلامية بمزاولة نشاطها، وكانت التجربة الأولى مع بنك البركة سنة ١٩٩١ ثم بنك السلام المعتمد في ٢٠٠٦ والذي بدأ مزاولة نشاطه في سنة ٢٠٠٨. أما فيما يتعلق بالنوافذ الإسلامية فقد كانت المحاولة الأولى من خلال النظام ١٨-٠٢ المؤرخ في ٢٦ صفر ١٤٤٠ الموافق ٤ نوفمبر ٢٠١٨، تم توضيح قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (الشعبية، بنك الجزائر، ٢٠١٨).

غير أن هذا النظام قد ألغي بموجب إصدار النظام ٢٠-٠٢ وهو ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم ١٦ سنة ٢٠٢٠، وقد كان الهدف من ذلك هو البحث عن آليات للاستفادة من أموال أصحاب الفوائض المالية التي لا ترغب في التعامل مع البنوك الربوية.

النظام ٢٠-٠٢ ، تشريع لفتح النوافذ الإسلامية

تم إصدار النظام ٢٠-٠٢ المؤرخ في ٢٠ رجب ١٤٤١ الموافق ل ١٥ مارس ٢٠٢٠ في الجريدة الرسمية رقم ١٦، أين تم تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية (الشعبية، النظام ٢٠-٠٢ قواعد الصيرفة الإسلامية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣)، حيث تضمن النظام الجديد مجموعة من المواد، سعى المشرع من خلالها توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية

لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك من خلال اثنتان وعشرون مادة (٢٢)، فتضمن ما يلي :

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها .
- ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر للممارسة هذا النوع من العمليات .
- يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد .
- ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية .
- ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة المصرفية الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)
- تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة ٥ إلى المادة ١٢ من نفس التنظيم مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها .
- ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية .
- ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية (تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة ١٥ من التنظيم)
- يعرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى .
- ضرورة استقلال حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن .
- الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية .

بناءا على النظام ٢٠-٠٢ تعرف النوافذ الإسلامية في المادة ١٧، على أنها هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، حيث يكون هيكل الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن باقي هياكل البنك أو المؤسسة المالية . (الشعبية، النظام ٢٠-٠٢ قواعد الصيرفة الإسلامية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٤)

جوهر نجاح النوافذ الإسلامية بالجزائر :

طبقا لما نصت عليه مواد النظام ٢٠-٠٢، فإن نجاح تطبيق النوافذ الإسلامية بالجزائر يعتمد على ما يلي :

- ضرورة الاعتماد على هيئة رقابة شرعية سواء تعلق الأمر بحالة مطابقة العمليات لأحكام الشريعة أو بمراقبتها على المستوى البنك .
- ضرورة الاعتماد على كوادر بشرية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية لمتابعة نشاط هذه النوافذ .
- الحرص على الاستقلالية المالية والمحاسبية للنافذة عن بقية الهياكل الأخر للبنك أو المؤسسة المالية .
- يرتبط تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية بضرورة إصدار تعليمة من طرف بنك الجزائر، تسمح ببدء نشاط هذه النوافذ مع تحديد آليات الممارسة .
- تأكيد المواد من ٤-٩ ضمن النظام ٢٠-٠١ المؤرخ في ٢٠ رجب ١٤٤١ الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ بنفس الجريدة الرسمية (رقم ١٦) على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والراغبة في تبني منتج جديد أن تلتزم ب : (الشعبية، الشروط البنكية للعمليات المصرفية، ٢٠٢٠، صفحة ٣١) .
- المواد ٦٦ إلى ٦٩ من الأمر رقم ١١-٠٣ المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية ١٤٢٧ الموافق ٢٦ غشت ٢٠٠٣ والتي تحدد وتصف العمليات البنكية المصرح بها .
- الترخيص بكل منتج جديد ضمن ملف خاص يودع على مستوى بنك الجزائر .
- بيع وتسويق المنتجات، بناءا على ترخيص بنك الجزائر .
- تحيد صيغة ومضمون التصريح بموجب مذكرة من مصالح بنك الجزائر .

يعتمد تطور النوافذ الإسلامية بالجزائر إلى ضرورة إدراك أهميتها في إنعاش الاقتصاد الوطني بالنظر إلى صيغ تمويلها المعتمدة في الأساس على مبدأ المشاركة وتحريم الربا، زيادة إلى مكانة البنوك التقليدية في السوق المصرفي الجزائري والتي تمثل نسبة ٩٠٪ في مقابل ١٠٪ للقطاع الخاص وهذا ما أفاد به تقرير النشاط لبنك البركة (البركة، ٢٠١٨)، حيث يتم تقسيم نسبة القطاع الخاص بين المؤسسات المالية الخاصة بما فيها البنوك الإسلامية (بنك البركة وبنك السلام) .

إن مبرر نجاح هذه النوافذ يعود في الأساس إلى التغطية الجغرافية الشاملة للبنوك التقليدية على المستوى الوطني من حيث عدد الشبكات والفروع، من جهة، وإرادة السلطات العمومية والمصارف التقليدية من

جهة أخرى لتعميم ما سماه محافظ بنك الجزائر بالأدوات المالية البديلة لصالح إدماج مالي أوسع. (الجزائر، الصفحة الرسمية لبنك الجزائر، ٢٠١٨، صفحة ٢).

في جانب آخر، أعلن محافظ بنك الجزائر أن هناك ما يقارب ١٥٠٠– ٢٠٠٠ مليار دينار هو قيمة ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي، وعليه يعتبر اعتماد منتجات النوافذ الإسلامية كأحد الحلول لامتصاص هذه المدخرات. (الجزائر، بنك الجزائر، ٢٠١٩، صفحة ٣)

تبقى طموحات المتعاملين بالمالية الإسلامية معلقة في شكل التنظيم الذي سيتم اعتماده من طرف بنك الجزائر والذي سنتعرف من خلاله على أسس وآليات تطبيق الصيرفة الإسلامية في هذه النوافذ وعلى مستوى البنوك التقليدية.

تحديات تطبيق النوافذ الإسلامية بالجزائر

بالرغم من توفير القاعدة القانونية لإنشاء النوافذ الإسلامية بالجزائر، إلا أن نجاحها يبقى مرتبط بمجموعة من التحديات والمتمثلة في: (البرود، ٢٠١٧، صفحة ١٦٠)

- **تقنين العمل المصرفي الإسلامي**: بالاعتماد على إصدار القوانين والتشريعات التي تنظمه، ويتعلق الأمر بقوانين إنشائها ومراقبتها وكذا علاقتها بالبنك المركزي. يسمح إصدار تشريع خاص بالبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية بتنظيم العمليات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مع تحديد آليات وأحكام تطبيقها.
- **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي**: كون أن إصلاحات قانون النقد والقرض ٩٠–١٠ لم تحدد بشكل واضح عملية إنشاء البنوك الإسلامية وحتى النظام ٢٠–٠٢ لم يحدد آليات وأحكام تطبيق النوافذ الإسلامية التي نص على إنشائها. من هذا المنطلق يجب على بنك الجزائر إيجاد آليات خاصة للتعامل مع منتجات المالية الإسلامية وفق ضوابط إنشائها ومراقبتها الشرعية.
- **تدريب المورد البشري**: أين يسمح إدراك المورد البشري ضمن هذه النوافذ للأحكام الشرعية الصحيحة لمنتجات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من العقبات التي تواجه هذه العمليات، عليه يجب الحرص على تأهيله علميا وعمليا.
- **تنظيم الضوابط الشرعية**: يتعلق الأمر بتعيين هيئة للفتوى الشرعية تسهر على تنفيذ فتح النوافذ الإسلامية، زيادة على تعيين مدققين داخليين لمراقبة ومتابعة عمليات النافذة الإسلامية، زيادة على

السهر على عملية تطبيق الفصل بين موارد النافذة الإسلامية للبنك التقليدي عن باقي موارده الأخرى. وهو ما يسهر على تفعيله المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر.

- **التنظيم الإداري**: يتعلق الأمر هنا بإعادة النظر في عقود إنشاء البنك التقليدي ونظامه الأساسي بهدف مطابقته مع إجراءات فتح النافذة الإسلامية على مستواه، تهيئة العاملين وإدماجهم فيما يتعلق بعملية فتح النافذة سواء فيما يتعلق بهيكل ومحاسبة العمليات المالية الإسلامية.

الخلاصة:

يمثل النظام ٢٠-٠٢ الانطلاقة لفتح النوافذ الإسلامية بالجزائر، أين تم الإشارة ولأول مرة إلى السماح للبنوك التقليدية بممارسة الصيرفة إسلامية ضمن هيكل متخصص بذلك يكون مستقل إداريا وماليا عن باقي هياكل البنك التقليدي.فمن خلاله يمكن ممارسة الصيرفة الإسلامية ضمن نوافذ إسلامية تساهم بمختلف صيغها التمويلية في دعم انطلاقة الاقتصاد الجزائري وتنوعه بعيدا عن المحروقات.

التوصيات:

- تطبيق إصلاح المنظومة المصرفية بما يتماشى وخصوصية المؤسسات التابعة لها.
- الاعتماد على قانون خاص ينظم منتجات هذه النوافذ وعلاقتها مع البنك الأم.
- تعبئة الكتلة النقدية خارج المصارف بتوفير الاحتياجات التمويلية من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المصرفية لاسيما ما تعلق بمنتجات المالية الإسلامية.
- اعتماد هيئة شرعية لرقابة ومتابعة مدى امتثال منتجات النوافذ الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- التأهيل الدائم للموارد البشرية العاملة على مستوى هذه النوافذ وفق تطورات العمل المصرفي الإسلامي.
- إعطاء الأهمية لنوافذ الإسلامية كمحرك بديل للتنمية الاقتصادية من خلال قدرته على جذب مدخرات الرافضين التعامل مع البنوك الربوية.
- تعزيز الثقة بين المؤسسات المصرفية وزبائنها
- الإسراع في تفعيل عمل النوافذ الإسلامية بالجزائر بالإسراع في إصدار تعليمة سيرها وآليات تطبيقها من طرف بنك الجزائر.

المراجع:

1. Suha Mufid Abu Hafizaa & Ahmad Sufyan Che Abdullah. (2017). Universiti of Malaya,RSJ. تاريخ الاسترداد ١١ فبراير, ٢٠٢٠، من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائه: رابط.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). الشروط البنكية للعمليات المصرفية. الجريدة الرسمية رقم 31 ،16.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). النظام ٢٠-٠٢ قواعد الصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية رقم 16، 33.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (4 نوفمبر, 2018). بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 5 نوفمبر, 2019، من تنظيم الصيرفة التشاركية: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf
5. بنك البركة. (2018). تفرير نشاط بنك البركة. تاريخ الاسترداد 11 أفريل, 2019، من الصفحة الرسمية لبنك البركة: http://www.albaraka-bank.com/wp-content/uploads/2019/02/RAPPRT-2017-AR.pdf
6. حسين حسين شحاته. (2001). الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامية، بنك دبي الإسلامي، العدد 33 ،240.
7. سعيد بن سعد المرطان. (25 ماي, 1999). موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي. تاريخ الاسترداد 8 فبراير, 2020، من ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية - تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي: https://iefpedia.com/arab/?p=8924
8. سهى مفيد أبو حفيظ & أحمد سفيان تشي عبد الله. (2019). انشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين - الفرص والتحديات-. بيت المشورة، العدد 11، 213.
9. فهد بن صالح الحمود، . (2011). التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية. المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى -: دار كنوز اشبيليا.
10. لعلا رمضاني & أم الخير البرود. (2017). تحديات فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية- دراسة حالة الجزائر-. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 1، العدد 160 ،2.
11. محافظ بنك الجزائر. (4 أبريل, 2018). الصفحة الرسمية لبنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 5 فبراير, 2020، من تطور الصيرفة البديلة في الجزائر:
12. www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouverneur_parlementaire03042018ar.pdf
13. محافظ بنك الجزائر. (19 فيفري, 2019). بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 5 فبراير, 2020، من عصرنة المصارف انجازات وأفاق: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_abef022019arabe.pdf